

الأستاذ: بوالجدي فيصل. أستاذ مساعد قسم أ

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

نهاية الاستثناء العربي وسقوط الفرضيات الدائمة

تمهيد:—————

بعد مرور أكثر من ست سنوات على الأحداث التي عرفت بعض الدول العربية، نعود لاستحضار تلك اللحظة الحاسمة في تاريخ المنطقة. فالمشهد العربي آنذاك كاد يكون مشهدا للعالم أجمع من ناحية؛ ومشهدا خاصا للدول العربية من ناحية أخرى. وببساطة فإن ما جرى في عواصم متعددة عربية كذب نظرية قال بها العرب وغير العرب أيضا أن العالم العربي له من الخصوصية والاستثناء والطبيعة التي ليس كمثلهما أحد، والتي تجعله بعيدا عن " الديمقراطية" في العالم. لم يكن مهما ما جرى في أوروبا الشرقية، ولا واردا ما حدث في العديد من الدول الآسيوية، ولا لفت نظر أحد ما حدث في معظم دول أمريكا الجنوبية التي عشت فيها الديكتاتورية والانقلابات العسكرية لعقود بعد عقود، وحتى أفريقيا ورغم المجاعات والمذابح ظهرت جنوب أفريقيا وبجانبها عدد من الدول، حيث النموذج الديمقراطي يسود الجميع.

وحدهم كانوا العرب هم الاستثناء من القاعدة، هذا الاستثناء لطالما وجد ما يبرره في ظل تبني فرضيات تدعم ذلك، لكن ما جرى ويجري حاليا يطرح عدة تساؤلات، واضعا هذه الفرضيات محل نقاش وإعادة نظر .

بناء على ذلك تحاول هذه المداخلة الانطلاق من تساؤل جوهري يكون كالآتي:

إلى أي مدى ساهم ذلك الحراك الذي شهدته بعض الدول العربية في إثبات خطأ فرضيات

الاستعصاء الديمقراطي في المنطقة العربية؟

تتفرع عن هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية :

ما طبيعة هذه المسلمات وما هي مبرراتها؟

كيف سقطت هذه الفرضيات في الواقع؟

هل الحراك العربي يعبر عن تحول أم انتقال ديمقراطي، أم هو أشياء أخرى ؟

فرضية الاستثناء العربي

لقد ساد افتراض متعلق بالعجز والاستعصاء الديمقراطي العربي، تمثل أساسا في أن المنطقة العربية تمثل استثناءا تاريخيا وجغرافيا واضحا خلال العقدين الأخيرين، من حيث أنها المنطقة الوحيدة في العالم التي لم تمسها عجلة التطور الديمقراطي التي عمت العالم بدءا من أوروبا الشرقية عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، إلى شرق آسيا وأمريكا اللاتينية حتى إفريقيا جنوب الصحراء.(1)

فحسب بعض المصادر فإنه خلال السنوات من 1990 إلى 1995 شهد العالم ميلاد العشرات من الديمقراطيات الجديدة، مما أوصل عدد الدول التي تبنت النهج الديمقراطي إلى ما يقارب 117 دولة مثلت 60 بالمائة من مجموع الدول المستقلة في العالم، ويضيف المصدر ذاته أنه ومع نهاية سنة 2010 وصل عدد هذه الدول إلى 200 دولة أي ما يقارب 88 بالمائة من مجموع الدول ذات السيادة، الشيء الجدير بالذكر حسب المصدر نفسه أن كل مناطق العالم وقاراته وعرقياته المختلفة هي معنية بهذه الحركية ماعدا الدول العربية (دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، هذا الغياب وعدم التواجد في المجموعة السابقة الذكر يعد ظاهرة مثلت الخروج عن قاعدة العولمة الديمقراطية مما أهلها لتصنع الاستثناء حسب هذه الفرضية.(2)

كل هذا تدعم حسب هذه الفرضية بما طرحه المفكر الأمريكي " جوزيف ناي " في سبتمبر 2004 في مقال عنوانه " هل الديمقراطية ممكنة في الوطن العربي؟"، حيث أجاب أن نصف دول

العالم تحولت إلى الحكم الديمقراطي، ومع هذا فإن أي من الدول العربية (22 دولة) لم تنضم إلى ركب تلك الدول، وقد ربط جوزيف ناي أسباب التأخر في الانضمام إلى ركب الدول الديمقراطية إلى الأسباب الاقتصادية والتخلف معتمدا على تقرير التنمية البشرية العربية التابع لمنظمة الأمم المتحدة والذي انتقد التقدم الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة العربية، حيث اظهر التقرير تباطؤ النمو الاقتصادي وجهل نصف النساء تقريبا للقراءة والكتابة وتعثر اندماج المنطقة في الاقتصاد العالمي ، ومع أن التعداد السكاني يتجاوز 300 مليون نسمة، إلا ان صادراتها مجتمعة إلى العالم إذا استثنينا النفط والغاز تقل عن صادرات فنلندا.(3)

إن ما دعم هذه الفرضية أكثر فأكثر هو اتفاق الأنظمة العربية على تأجيل الديمقراطية بحجة مجموعة من الذرائع كان أهمها. (4)

- عدم النضج السياسي: إذ تدعي هذه الأنظمة أن عدم توفر النضج السياسي للشعب يتطلب تأجيل المشروع الديمقراطي، وبالتالي حماية هذا الأخير من العابثين به ريثما يتوفر هذا النضج المزعوم.
- حماية الوحدة الوطنية: حيث أن النخب الحاكمة التي قادت النضال رأت في التعددية السياسية خطرا على الوحدة الوطنية، وبالتالي تعين ترك المسألة الديمقراطية جانبا حتى تدعم وتكرس هذه الوحدة.
- التنمية الاقتصادية : حيث تذرعت السلطة بخنق الحريات في سبيل تحقيق التنمية وتلبية حاجيات الشعب المادية.
- الخصوصية العربية : الخصوصية العربية وحتى الخليجية (بلدان الخليج العربية)، حيث تصر النخب الحاكمة على الخصوصية المحلية لاستبعاد الديمقراطية.
- الصراع العربي الإسرائيلي (رغم أنها لا تخص كل الأنظمة العربية)، إذ انتهكت الحقوق والحريات واستبعدت الديمقراطية من الأجندة السياسية باسم مواجهة العدو الإسرائيلي،

وشكل هذا الصراع أحد أهم مصادر الشرعية لعدة أنظمة عربية على رأسها "مصر"،

التي رفعت قبل وبعد حرب 1967 شعار " لا صوت يعلو فوق صوت المعركة "

إن هذه الذرائع وغيرها كثير لا يسعنا أن نذكرها كلها هنا، هي التي أوهمت الكثير من المفكرين بأن الوطن العربي يمثل فعلا حالة الاستثناء،

كل هذه الذرائع تذرعت بها النخب الحاكمة لتستأثر بالسلطة خصوصا والسياسة عموما، ولتتعم بالامتيازات الاقتصادية مؤجلة بذلك الديمقراطية لأجل غير مسمى.

وبذلك انتشر الافتراض المذكور حتى في أوساط المثقفين العرب انتشارا واسعا إلى درجة بدا معها وكأنه حقيقة واقعة دالة على عجز متأصل في المجتمع العربي لاستعصائه المزمّن على تقبل الديمقراطية.

وبدورنا نحن وإن كنا نرفض فرضية الاستثناء العربي جملة وتفصيلا مادامت تحاول إقناعنا بأن العجز قد يكمن في الذهنية العربية نفسها أو البنية العقلية العربية، فإننا نتفق معها في قضية غياب الديمقراطية في الوطن العربي، ولكن فقط إذا كان فعلا مقصودا ناتجا إما عن عوامل خارجية أو داخلية أو هما معا.

العامل الخارجي ودوره في تغييب الديمقراطية في الوطن العربي:

لا يمكن إهمال العامل الخارجي في تغييب الديمقراطية عربيا، فوظيفة هذا العامل متشعبة، فهو يساهم في تأصيل التسلطية بحماية بعض الأنظمة، وبالتالي في تغييب الديمقراطية. يضغط الغرب - وكذلك المؤسسات المالية الدولية التي يتحكم فيها- علنية على البلدان العربية التي تتبنى اقتصاد السوق، بينما تبقى ضغوطاته ضعيفة في الحقل السياسي، بمعنى أنه لا يدفع نحو الانفتاح السياسي، بل إن الدول الغربية دعمت وتدعم أنظمة عربية لا علاقة لها بالديمقراطية، بينما تشن حملات ضد أنظمة عربية أخرى باسم الديمقراطية، الغريب أن البعض من هذه الأنظمة المستهدفة

هي أكثر انفتاحا من جاراتها، القضية قضية مصالح، حيث أن المقاربة الغربية للديمقراطية تجاه الوطن العربي تحكمها قاعدة أساسية وهي عدم مساندة المطلب الديمقراطي في الدول ذات الأنظمة الموالية للغرب.(5)

فرغم غياب الحريات وانتشار اللامساواة الاجتماعية، وتقشي مستويات غير مقبولة من الرشوة، وتغول الدولة البوليسية، لم يتوقف الغرب في الدفاع عن هذه الأنظمة، وفي هذا الصدد صرح الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" سنة 2008 بأن تونس دولة ديمقراطية.

أكثر من ذلك، فخلال فترة المظاهرات التي عاشتها تونس، ألزمت كل الحكومات الغربية تقريبا ما عدا الولايات المتحدة الأمريكية الصمت حيال ما حصل، فهذه رئيسة الدبلوماسية الفرنسية Michèle Alliot-Marie نصحت الحكومة بشكل يدعو إلى وقف المظاهرات، إن موقفا كهذا يبين بوضوح ازدواجية المعايير، والكيل بمكيالين فيما يتعلق بالمطالبة بالديمقراطية مع بعض الدول.(6)، فالغرب لا يتوانى في الدعم المستمر والدائم للأنظمة الديكتاتورية والتسلطية بدعوى التصدي للتحدي الإرهابي الناجم في اعتقاده عن طروحات الإسلام المتطرف، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.(7)

العوامل الداخلية في تغييب الديمقراطية:

- بروز زعامات سياسية حضت بتأييد واسع من قبل الجماهير مما ساهم بشكل كبير في إطالة عمر الأنظمة الحاكمة المبنية على الزعامات نظرا لدورها في النضال من أجل الاستقلال، أو لبرامجها الإصلاحية لفائدة الفئات الاجتماعية الأكثر احتياجا في جو مفعم بالشعارات الوطنية، أدى إلى صرف النظر عن ممارسات هذه الزعامات وعن تجدر شخصانية السلطة، مما أنتج مع مرور الوقت تراثا سياسيا قمعيا استخدمته هذه القيادات

والزعامات للجم الحريات ولخلق نمو مؤسسات المجتمع المدني التي تشكل أساسا ضروريا للبناء الديمقراطي.

- استبعاد مبدأ التعددية بصفة عامة من الممارسة السياسية خوفا من استفحال الخصوصيات تحت ذريعة الوحدة الوطنية، وتفادي الانقسامات العرقية والدينية واللغوية، وتفشي الإدراك السلبي للديمقراطية بربطها بالانقسامات إن لم نقل فتن، إذ لم لتوان بلدان عربية في إرجاع الحرب الأهلية اللبنانية إلى الديمقراطية.
- الطفرة النفطية (المالية) التي لعبت دورا كبيرا في تحصين الأنظمة الريعية وحتى غير الريعية التي سمح لها ارتفاع أسعار النفط بتدعيم شرعيتها عبر إشباع حاجيات الشعب المادية، هكذا أدت الحقبة النفطية إلى غش النظر عن الممارسات القمعية للدولة، فلم يهتم المجتمع بحقوقه السياسية والمطالبة بتقييد السلطة، والحد من انفرادها بالشأن السياسي العام. لذا فهناك علاقة طردية بين المداخل النفطية والانفتاح السياسي، فكلما انخفضت العائدات النفطية شرعت الأنظمة في إجراءات الإصلاح السياسي، وكلما ارتفعت هذه العائدات تراجعت المبادرات الإصلاحية.(8)

جدلية التحول والانتقال الديمقراطي:

في البداية لابد من التمييز بين التحول الديمقراطي والانتقال الديمقراطي، فالأول هو مرحلة متقدمة على الانتقال الديمقراطي تتميز بالصعوبة والتعقيد، ويتمثل، ويتميز بالصعوبة والتعقيد والتغيير البطيء والتدريجي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في بلد ما دون التنكر لما سبق تحقيقه بالاعتماد على التجارب السابقة قصد الاستفادة منها.

أما الانتقال الديمقراطي فيعني المرور من مرحلة إلى أخرى عبر اعتماد أسلوب جديد في إدارة الشأن العام، حيث يتم تحت ضغط الشارع، أي تسريع عملية الانتقال.

وبالرجوع إلى مفهوم التحول الديمقراطي فيظهر أن لهذا الأخير شرطين هما:

- سن سياسة دستورية تهدف إلى مواكبة تفاعلات النسق السياسي والاجتماعي عند تبني أي إصلاح مرتقب وذلك بالاستناد على الخلفيات التاريخية والشروط الاجتماعية.
- الحصول على الحد الأدنى من التراضي بين الفاعلين على نوعية الإصلاح ومراميه، وهذا يفترض أن تكون هناك مفاوضات قبلية تروم توحيد الخطط والأهداف تبعا لموقف كل طرف في ميزان القوى، شريطة أن تبقى روح المنافسة والمعارضة قائمة لتحقيق تلك الأهداف والاستراتيجيات. (9)

بينما الانتقال الديمقراطي لا يشترط فيه ما سبق ذكره، لأنه ربما يحدث بصورة مفاجئة وبآليات غير مألوفة.

فشل التحول الديمقراطي من طرف الأنظمة:

لقد برعت الأنظمة العربية في تقنيات الالتفاف على التجربة الديمقراطية وإفراغها من محتواها، فحتى النمط الشكلي لم يسلم من زرع الألغام السياسية، هكذا ولدت تجربة مشوهة ومعارضة مشوهة، فيما بقيت بنى الدولة التسلطية سليمة في منأى عن التغيير، هذه الإستراتيجية الإجهازية الديمقراطية حق أريد به باطل، ذلك أن الأنظمة التي شرعت في انفتاح ديمقراطي سواء من الأعلى أو تلبية لمطالب شعبية أرادت إعادة بناء نفسها مع بعض التحسينات، أو القيام بالترقيع السياسي والحفاظ على جوهر السلطة التسلطية، لكنها تسمح لها بالتمظهر بمظهر الديمقراطية، فالبرلمانات المنبثقة من انتخابات يقال إنها حرة ونزيهة هي مشوهة في تركيبها التمثيلية، ذلك أن العديد من النواب الأحرار دعمتهم السلطة في الحملات الانتخابية، وبالتالي فهم أقرب إلى الحزب الحاكم منه إلى المعارضة الفعلية.

وهناك بعض الأنظمة تلجأ إلى حيلة أكثر علنية إذ تعلن عن انشقاقات في صفوف الحزب الحاكم حتى يتمكن العديد من مرشحيه من خوض الانتخابات كمستقلين لتقوية حظوظهم في الفوز، وبمجرد انتخابهم وتشكيل المجلس الجديد تعاد المياه إلى مجاريها بعودة النواب المنشقين إلى حزبهم، مما يسمح للحزب الحاكم بالحصول دوماً على الأغلبية في البرلمان.

كما أن هناك بعض الأنظمة تلجأ إلى إنشاء حزب الرئيس، حيث يخرج حزب جديد من رحم الحزب الواحد سابقاً. (10)

من أسباب الفشل أيضاً هو سيطرة السلطة على أجهزة الإعلام الثقيل ولاسيما القنوات التلفزيونية وكذلك على الإدارة، مما ساعد على فوز حكم الحكام، فالإدارة تمكن طبعاً من تزوير الانتخابات والتلاعب بنتائجها إن كانت في غير صالح مرشحي السلطة. كل هذه التقنيات تفرغ المعارضة من محتواها وتجعلها مؤسسة تجميلية لحكم متسلط.

نتيجة الالتفاف على التجربة الديمقراطية لم يحدث في الوطن العربي أن أدت انتخابات إلى تغيير جذري في السلطة، إذ لم يسفر التحول الديمقراطي عن وصول القوى الشعبية الواسعة إلى جهاز اتخاذ القرارات السياسية وانتقاء السياسات العامة أو الاقتراب منها، وإنما ظل يدور في الإطار الشكلي والمظهري والاستعراضي، مثل تأسيس أحزاب سياسية متعددة لا تجد طريقها إلى السلطة، وحملات انتخابية جوفاء، ومناقشات مفرغة داخل مجالس النيابة، وليبرالية إعلامية غير مجدية. (11)

هكذا بقيت العمليات الانتخابية شكلية ولم تتركس مبدأ التداول على السلطة، وعلى رغم تعدد المسارات الديمقراطية والمضي نحو المزيد من الانفتاح السياسي، يسجل الوطن العربي مزيداً من انتهاكات حقوق الإنسان، مكرساً بذلك حالة الانسداد السياسي العام.

بهذا تمكنت الأنظمة السياسية في الوطن العربي من الخروج بسلام من موجة الديمقراطية، فهي لم تقدم تنازلات جوهرية، بل يبدو وكأنها تريد التحصين ضد رياح التغيير، أما إجراءات الانفتاح التي أقدمت عليها بعض الأنظمة فلا ترقى إلى مقام التحول الديمقراطي الفعلي، وهذا ليس فقط كون الأنظمة المعنية لم تلتزم بهذه الإجراءات وتواصل انتهاك حقوق الإنسان، بل كذلك كون هذا الانفتاح السياسي لم يراجع البنية التسلطية للدولة، كما أبقى على مركز القرار السياسي للدولة بعيدا عن أية إمكانية للتغيير الذاتي، هذا الانفتاح المشوه قصد به تقوية المناعة السياسية للدولة إزاء هذه التحولات، وبالتالي لا يعدو أن يكون مناورة تكتيكية لتجنب رياح التغيير الآتية من الداخل أو الخارج.(12)

في الأخير يمكن القول أن هذا الانفتاح الديمقراطي يدخل في إطار ما يسميه " خلدون النقيب " بالتأرجح بين النماذج الفرعية للتسلطية الذي تنتهجه الدول التسلطية، التي تحاول أجهزتها الدعائية إعطاء الانطباع وكأن انتقالا حقيقيا للديمقراطية قد حصل، وقد ساق خلدون النقيب مثالا عن سياسة الانفتاح الاقتصادي والسياسي في عصر السادات والتي أعطت الانطباع بإخراج البلاد من التسلطية الناصرية وإدخالها عصر الديمقراطية الانفتاحية، وهذا ما لم يحدث لأن كل ما في الأمر أن السادات نقل مصر من نموذج فرعي للتسلطية إلى نموذج فرعي آخر.(13)

حتمية الانتقال الديمقراطي من الشارع (الحراك العربي)

على الرغم من بعض المبادرات المفرغة من محتواها والتي وإن ظهر ولو شكليا أنها تحاول أن تتصف بصفة القبول لنوع من التحول، إلا أنها ليست كذلك إلا في أذهان النخب الحاكمة، لأن واقع حالها يقول عكس ذلك، فهي لم تخرج عن كونها أنظمة تسلطية فاقدة لأهم شيء في علاقتها بالقواعد الشعبية ألا وهي مسألة الشرعية. حيث شكلت مسألة الشرعية السياسية إحدى أهم الإشكاليات التي واجهتها سلطات النخب السياسية التي حكمت مجتمعات

العالم العربي بعد عصر الاستعمار المباشر، خاصة أن أغلب الدول التي أقامت هذه النخب هي دول حديثة تفتقر إلى الجذور التاريخية، ولهذا كان رسوخ الدولة ومن ثم رسوخ شرعيتها التاريخية بالنسبة إلى مواطنيها أمرا مشكوكا فيه.

هذا على مستوى الدولة بما هي دولة، أما على مستوى الأنظمة الحاكمة، فقد كان الأمر أكثر خطورة، فقد أخذت هذه الأنظمة تعاني من تآكل مستمر في شرعيتها السياسية، خاصة في السنوات الأخيرة، وقد تعرضت مصادر شرعية هذه الأنظمة على محدوديتها إلى تآكل ظاهر بشكل لم تعد معه هذه الأنظمة تشعر بالارتياح إلى استقرارها من جهة، ولم تعد المجتمعات تعتقد بشرعية الأنظمة من جهة ثانية.(14)

كل هذا أدى إلى كفر الشعوب بالذرائع التي وضعتها الأنظمة العربية خاصة ما تعلق منها بمبررات حماية الوحدة الوطنية، وحماية الاقتصاد الوطني وتكريس التنمية الاقتصادية، ولا حتى فكرة الخصوصية العربية أصبحت قادرة على الوقوف في وجه موجة التغيير، أمام ارتفاع سقف المطالب على مطالب سياسية ارتبطت بهدف وحيد (الشعب يريد إسقاط النظام).

الشيء الذي يثبت أن ما حدث ويحدث في بعض الدول العربية هو انتقال وليس تحولا ديمقراطيا، هو أن أحداث الحراك العربي ووقائعه أشارت وبينت بوضوح أن القوى الشعبية وخصوصا الشبابية باتت رقما هاما ومحوريا في هذا الحراك وفاعليته، وهي قوى باتت تتحرك بمعزل عن الأحزاب والقوى السياسية العريقة، والمعروفة بتنظيمها وتأطيرها وتجمعها في تكتلات جماعية، مثلث المفهوم التقليدي للمعارضة السياسية، أما القوى الشعبية التي تحركت عملت خارج تلك الأطر، ولم يسبق لها الانضواء تحت لوائها والعمل في صفوفها وجاءت حركاتها عفوية في بداياتها، وما لبثت أن توسعت أكثر فأكثر وينضم إليها مئات الآلاف من المواطنين، لتكون هي الرقم الفاعل والمؤثر في مسارات الأحداث وتطوراتها.(15)

فالذين تحركوا في الميادين والساحات مواطنون عاديون لم يتلقوا ثقافة سياسية عالية المستوى، ولم يحضروا دورات متخصصة كعناصر حزبية منظمة، إن الشيء الذي دفعهم للشارع بتلك القوة والعزيمة، ونقصد بالشارع تلك الجموع الغفيرة من الشباب المتعلم والمتحكم في لغة العصر وقواميسه، وفي تقنيات التواصل وبناء علاقات شبكية بسعة العالم، والمتملك للمفردات الكونية من حقوق وحريات، وتعبيرات الذات الثقافية والفكرية والسياسية والمدنية.(16)، هو ما شهدوه وما عاينوه من وقائع الظلم والحرمان والاستبداد الذي أصبح نمطا حياتيا راسخا، ونسقا سياسيا شائعا بين الناس، فضاق الناس ذرعا بذلك ولم يعد المواطن قادرا على احتمال تلك التجاوزات حتى إذا ما اشتعلت شرارة الثورة، شاهدنا المواطنين يتدفقون إلى الميادين العامة مطالبين برحيل النظام رافعين أصواتهم مطالبين بحقوقهم، مسقطين فرضية دام التشبث بها لعقود من الزمن.

إذن الأسباب التي كانت الدافع لكل من خرج إلى الشارع العربي قد بنيت وتطورت منذ سنوات بفعل الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي عاشتها الشعوب، وبسبب سياسات الأنظمة التي لم تتوان عن استخدام كافة الوسائل والسبل غير المشروعة في كبت الحريات لحفظ حكمها واستمرارها.(17) كل هذا سرع من وصول اللحظة التاريخية، لحظة الحتمية.

خاتمة:

إن الحراك العربي قد أنهى بالفعل ما كان يعرف بحالة الاستثناء العربي المدعوم بمجموعة فرضيات والتي هيأت لها الظروف لتدوم صحتها فترة طويلة من الزمن، حيث بنيت عليها العديد من الأفكار وحتى المسلمات المتعلقة أساسا بمسألة التحول و الانتقال الديمقراطي، وما ارتبط منها بالعجز والاستعصاء الديمقراطي، وضمان وقوف الجيش إلى جانب الأنظمة في العالم العربي، والدعم المستمر والدائم للأنظمة العربية (التسلطية) من طرف الغرب.

وللموضوعية فإن تركيزنا واهتمامنا في تناولنا لهذا الموضوع كان حول فرضية
جوهرية وهي ديمومة العجز والاستعصاء الديمقراطي في العالم العربي. لذلك حاولنا تسليط
الضوء على مجموعة من الوقائع أثبتت خطأ هذه الفرضية، فظهر أن هناك فرقا شاسعا بين ما
يعرف بالتحول الديمقراطي الذي له آلياته ومساراته التاريخية ومصدره الفوقي، أي بمبادرات
من النظام في حد ذاته، والانتقال الذي عادة ما يغلب عليه عنصر الفجائية والعفوية (الشارع)
باعتباره آخر الحلول، وهو ما جسده الحراك العربي المفاجئ.

لقد أسقط المواطن العربي الاستثناء العربي وفرضياته الداعمة، لكن يبقى إلى أي مدى ستذهب
إليه الثورات العربية؟ وعلى كل حال فإن الثورات تأتي في حلقات، وقد انفتحت حلقة ثورية في
الوطن العربي، لكن من الصعب التنبؤ إلى أين ستذهب. حيث يقول جورج قرم : " إن الثورة
الفرنسية انفجرت في 1789 وأعطت نتائجها النهائية فقط بعد قرن، أي بعد تنظيم الجمهورية
الثالثة، وإبعاد نظام الملكية عن فرنسا ". (18)، فالحلقة الثورية تأخذ وقتا طويلا للغاية، وهي
ليست ضربة سحرية تغير الأوضاع. ونحن نتصور أنها فقط في بداية مسار.

الهوامش :

1- عبد الشفيق عيسى محمد، " الفروض النظرية للثورات العربية" المستقبل العربي (بيروت :
مركز دراسات الوحدة العربية، ع.386، أبريل 2011) ص.133.

2- SAIBI Lotfi , « pourquoi le monde arabe n'est -il pas

democratique », <http://www.harissa.com>

3- ناي جوزيف، " هل الديمقراطية ممكنة في الوطن العربي، في ظل مؤثرات اقتصادية غير

مشجعة على ذلك"، سبتمبر 2004، نقلا عن: www.tharwaproject.com

4- بن عنتر عبد النور، " إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي"، المستقبل العربي

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ع.273، السنة. 24، نوفمبر 2001) ص.8.

5- المرجع نفسه، ص.11.

6- Majdoubi Elhoussine, « L'occident, un obstacle a la

democratisation » , www.courrierinternational.com

7- الياسري صافي، " الشرق العربي وسقوط الفرضيات"، 2011/03/05، نقلا عن :

www.iraq4allnews.dk

8- بن عنتر عبد النور، مرجع سابق، ص.10، ص.11.

9- الداسر محمد، " التحول الديمقراطي في المغرب العربي"، نقلا عن :

www.shebacss.com

10- بن عنتر عبد النور، مرجع سابق، ص.14.

11- فؤاد عبد الله ثناء، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001) ص-ص.175-182.

12- بن عنتر عبد النور، مرجع سابق، ص.15.

13- النقيب خلدون حسن، الدولة التسلطية في المشرق العربي: دراسة بنائية مقارنة (بيروت:

مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، 1996) ص.342.

14- عيد عبد الرزاق وعبد الجبار محمد، الديمقراطية بين العلمانية والإسلام (بيروت : دار

الفكر المعاصر، 2000) ص، ص. 108، 109.

15- ناصر بسام، " نحو تحديد رؤى الإسلاميين بعد الثورات العربية" ص.1، نقلا عن:

www.aljazeera.net

16- نور الدين العوفي، " الربيع الديمقراطي العربي: الاستثناء يؤكد القاعدة " المستقبل العربي

(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ع.386، أبريل 2011) ص.139.

17- الجبارين نايف، " نتائج الثورات العربية" القدس العربي، ع.6797، 2011/04/20

18- جورج قرم، " الربيع العربي ليس مؤامرة " نقلا عن: www.al-akhbar.com